

**دور ومسؤولية
الجمعيات الأهلية في المساهمة في نشر الوعي
المروري
من إعداد
وزارة التنمية الاجتماعية**

مقدمة
للندوة
التي تقيمها شرطة عُمان السلطانية
تحت عنوان
" نعم للحد من حوادث المرور "

للفترة ١٥-١٩ مايو ٢٠١٠م

تحظى التوعية المرورية بمثل هذه العناية من خلال إقامة هذه الندوة المباركة، التي تسهم في زيادة نشر الوعي وتعزيز القيم والتوجهات لدى المجتمع نحو الحد من حوادث السير، لما لها من تأثير في المسيرة التنموية، والتي أصبحت تורך أفراد المجتمع في عهدنا الزاهر، ورغبة من وزارة التنمية الاجتماعية المساهمة في ذلك من خلال المشاركة العلمية بورقة العمل عن دور ومسؤوليات الجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري والتي تتكون عناصرها وفقا للترتيب التالي:

المقدمة - ومنهج الورقة - المشكلة - والأهداف التي نتوصل إليها من خلالها - ومحاولة الاجابة على التساؤلات الواردة في الورقة - ومعدلات انتشار حوادث المرور في السلطنة - ثم نخرج إلى الجمعيات الأهلية وأدوارها وتصنيفها والمميزات التي تتميز بها ، لكي نتوصل من خلالها إلى أدوارها المجتمعية المهمة — ثم نتناول مفهوم الوعي المروري وما توصل إليه العلماء بخصوصه- ونأتي الى لب ورقتنا على ضوء هذا المفهوم وهو دور الجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري ، وبالتأكيد لا يخفى عليكم بان أي عمل انساني مهما توفرت له الظروف لابد وان تكون هناك تحديات او مصاعب تواجهه حيث نتطرق إلى التحديات التي تواجهه الجمعيات الأهلية بتحديد أدوارها في نشر الوعي المروري ونلقي الضوء بعد ذلك على المقومات الساندة للجمعيات الأهلية في تنفيذ أدوارها- ولكون الجمعيات النسائية تشكل نسبة عالية من أعداد الجمعيات في السلطنة (٥٣) جمعية وتغطي معظم أنحاء السلطنة فأن دورها سيكون كبيرا بهذا المجال خاصة وهي تقدم خدماتها للمرأة التي تعتبر نصف المجتمع ودورها في الأسرة والتنشئة الاجتماعية فباتت عليها مسؤوليات كبيرة في نشر الوعي المروري انطلاقا من الأسرة ثم إلى المجتمع .- وبعد ذلك توصلت الورقة الى توصيات ومقترحات نأمل ان تكون فاعلة لتحقيق أهداف الندوة وتحقيق مرادها .ثم الخاتمة والملاحق .

تتجلى أهمية دور ومسؤوليات الجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري من الارتباط والصلة الوثيقة لهذه الجمعيات بمجتمعاتها المحلية، فهي الأقرب والأقدر على التأثير، والأنجع في ابتكار الحلول المناسبة للمشكلة بما يتواءم مع الطبيعة المحلية للمجتمع. وان نجاحها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود الشراكة الفاعلة مع كافة مؤسسات المجتمع المختصة ، لان التعامل مع مسببات المشكلة المرورية، يقوم على الإقناع وتغيير ثقافة المواطن في تعامله مع المركبة ، ومع الطريق، وهذا أمر ممكن لكنه ليس سهلاً .

مشكلة الورقة

تتحدد مشكلة هذه الورقة في الوصول إلى أن مفهوم الوعي المروري قد تطور في السنوات الماضية بوتيرة متسارعة، وقفز من مفهومه التقليدي إلى مفهوم ثقافي مجتمعي، مما

أبرز متطلبات واحتياجات جديدة لمواجهة تفاقم حوادث المرور وتنوع أساليب ارتكابها. وإن الحلول لذلك تتطلب آليات مبنية على أسس علمية تضمن مشاركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق رسالتها وأهدافها.

أهداف الورقة

- تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- 1- تفعيل مهام وادوار الجمعيات الأهلية في تعزيز ونشر الوعي المروري بين أفراد المجتمع لمواجهة المشكلة، وإيجاد الحلول لها .
 - 2- المشاركة الفعالة بخطط التنمية المرورية، وتعزيز المواقف والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد المجتمع لاستثمارها في الدعم والمساندة .
 - 3- تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات الأساسية للتثقيف والتوعية المرورية للالتزام بأنظمة السير بشكل طوعي وعن قناعة.
 - 4- التركيز على انطلاق وبناء الوعي المروري من الأسرة ليشع إلى المجتمع في إرساء قوانين السلامة المرورية من أجل مستقبل آمن خال من الحوادث .

تساؤلات الورقة

- تحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات التالية :
- 1- ما المفهوم المعاصر للتوعية المرورية؟
 - 2- ما مدى إمكانية مساهمة الحملات الإعلامية المرورية في إسناد الجمعيات في نشر الوعي المروري، وما مدى تجاوب أفراد المجتمع معها؟
 - 3- ما دور الجمعيات الأهلية في التوعية المرورية؟

معدلات انتشار حوادث المرور في سلطنة عمان

لا ريب أن الحوادث المرورية تعد إحدى أهم المشكلات في العالم، وذلك لما تخلفه من انعكاسات سلبية على المجتمعات، وآثار اقتصادية واجتماعية ونفسية .. ومن خلال إحصائيات الحوادث لعام ٢٠٠٩ في سلطنة عمان، تظهر الأعداد الكبيرة في نسبة الإصابات والوفيات. والجدول (١) الذي أمامكم يبين ذلك.

جدول (١)

مجموع الحوادث المرورية التي وقعت في كافة محافظات ومناطق السلطنة خلال عام ٢٠٠٩م

الحوادث المرورية والإصابات البشرية ACCIDENTS AND CASUALTIES		
مجموع حوادث الوفيات (٧٦٠) حادثاً، ونتج عنها وفاة (٩٥٣) شخصاً موزعين على النحو التالي: Total Fatal Accidents Were (760) with (953) Deaths :		
نوع الحادث TYPE OF ACCIDENTS	عدد الحوادث No. OF ACCIDENTS	عدد الوفيات No. OF DEATHS
تصادم Collision	289	410
دهس إنسان Runover Pedestrians	176	179
دهس حيوان Runover Animals	10	10
تدهور Overturn	200	249
صدم بجسم ثابت Collision with Fixed Objects	85	105
المجموع TOTAL	760	953
مجموع حوادث الإصابات (٤٦١٨) حادثاً، ونتج عنها إصابة (٩٧٨٣) شخصاً موزعين على النحو التالي: Total accidents involving injuries were (4618) causing (9783) injuries as follows:		
نوع الحادث TYPE OF ACCIDENTS	عدد الحوادث No. OF ACCIDENTS	عدد الإصابات No. OF INJURIES
تصادم Collision	2398	6026
دهس إنسان Runover Pedestrians	630	726
دهس حيوان Runover Animals	57	111
تدهور Overturn	846	1823
صدم بجسم ثابت Collision with Fixed Objects	687	1097
المجموع TOTAL	4618	9783

أما على مستوى محافظات ومناطق السلطنة، فإن الجدول (٢) يبين بأن محافظة مسقط تحتل المرتبة الأولى في عدد الحوادث؛ حيث بلغت (٢٤٨٧) حادثه، وإن أعلى الوفيات احتلتها منطقة الباطنة؛ حيث بلغ العدد (٢٤٣)، أما بشأن الإصابات فكانت من نصيب منطقة الباطنة؛ حيث بلغ عددها (٢٢٣٢) إصابة. كما يتضح ذلك من الجدول امامكم :

الحوادث المرورية والإصابات البشرية حسب محافظات ومناطق السلطنة ACCIDENTS AND CASUALTIES BY GOVERNORATE / REGION			
الإصابات INJURIES	الوفيات DEATHS	الحوادث ACCIDENTS	المحافظة / المنطقة GOVERNORATE / REGION
2482	157	2487	مسقط MUSCAT
116	6	127	مسندم MUSANDAM
415	65	214	ظفار DHOFAR
179	42	159	البريمي AL BURAIMI
2232	157	1482	الداخلية AL DAKHLIA
2196	153	1624	الشرقية AL SHARQIYA
1563	243	830	الباطنة AL BATINAH
424	61	249	الظاهرة AL DHAHIRA
176	69	81	الوسطى AL WUSTA
9783	953	7253	المجموع TOTAL

ويحونا الخوف حينما نجد تنبؤات منظمة الصحة العالمية (WHO) تشير إلى أن العدد الكبير للوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق في بلدان مثل سلطنة عمان، سيزداد بنسبة (٨٠٪)، ليرتفع من المرتبة السابعة إلى الثالثة على لائحة الأسباب الرئيسية للوفيات والإصابات عام ٢٠٢٠م إذا بقي الحال على ما هو عليه الآن .

الجمعيات الأهلية

تشكل الجمعيات الأهلية أحد منظومات المجتمع المدني، وتمارس دورها استناداً إلى أسس تربوية، وقيمية، وتوعوية، وتوجيهية، منها تجنب أفراد المجتمع من العديد من المشاكل، وطالما يقع من صلب عملها الدور التوعوي، فإن التوعية والتثقيف للأفراد للالتزام بقوانين وأنظمة السير بشكل طوعي، وعن قناعة يعتبر من أولويات أهداف هذه الجمعيات؛ لضمان حماية المجتمع.

ونظرا لسعة انتشار هذه الجمعيات ولأدوارها التي أساسها الدافع الذاتي و ألقيمي الذي ينطلق من المنظومة القيمية التي يركز عليها الإنسان العماني بالوصول إلى الخير العام، مما يؤهلها لبناء منظومة داعمة للمشاركة الفاعلة للجهود الحكومية او الخاصة بالحد من حوادث السير .

وبرهنت التطورات المعاصرة على الصعيدين العربي والعالمي على أهمية الجمعيات الأهلية كآلية لتعبئة المواطنين من الناحية التنموية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ فالجمعيات الأهلية نتاج إرادة داخلية، واستجابة لاحتياجات مجتمعية.

أدوار الجمعيات الأهلية

لقد اجاز النظام الاساسى للدولة (١٩٩٦)، حرية تكوين الجمعيات الأهلية حيث جاء في المادة (٣٣) **"حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سليمة وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون . . ."** . ليتم إشهار المؤسسات الأهلية التطوعية وانتشارها في جميع محافظات ومناطق السلطنة منذ عام ١٩٧٢؛ وقد عرفت الجمعية وفق قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠م. المادة (١) فقرة "٣" **"كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو خيري ويشمل ذلك الصناديق الخيرية والجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة او الشركات او المؤسسات أيا كانت التسمية التي تطلق عليها . . ."**

تصنيف الجمعيات الأهلية

استنادا إلى قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني ٢٠٠٠/١٤ ، يمكن تقسيم الجمعيات الأهلية المشهورة في السلطنة، وكذلك أندية الجاليات والمراكز التطوعية إلى ستة أقسام كما يلي:

أولاً: الجمعيات والصناديق الخيرية: تمثل الجمعيات الخيرية جهود أهلية تقوم بدافع ذاتي ولا اعتبارات متعددة، منها: اجتماعية، وإنسانية، بالمساهمة في التنمية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الحكومة في مجالات الرعاية والتنمية ، وتشمل جمعيات الأشخاص المعاقين والجمعيات الانسانية والصناديق وغيرها وجدول رقم (٣) يبين أسماء هذه الجمعيات والصناديق وإعدادها والولايات التي تقع فيها والنطاق الجغرافي لعملها ومجال العمل ورقم وتاريخ الإشهار

جدول رقم (٣)

ثانيا: جمعيات المرأة العمانية : تولي هذه الجمعيات قضايا المرأة والطفولة والأسرة الأولوية، وتنفيذ العديد من البرامج التوعوية والتأهيلية، بما يسهم في الارتقاء بالمستوى الثقافي والاقتصادي للمرأة العمانية، وتأتي هذه الجمعيات من حيث تأسيسها، وعددها، وإنشائها، وانتشارها، في مرتبة متقدمة عن الجمعيات الأخرى حيث بلغ عددها (٥٣) جمعية وجدول رقم (٤) ملحق ، يبين أسماء الجمعيات والمحافظة أو المنطقة والولاية التي تقع بها والنطاق الجغرافي لعملها ورقم وتاريخ الإشهار.

جدول رقم (٤)

ثالثا - الجمعيات المهنية: وهي الجمعيات التي تضم أصحاب المهنة الواحدة، كالمهندسين، والأطباء، والاجتماعيين، والاقتصاديين، والمحاسبين...الخ، وتسعى للإسهام في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءات وخبرات أعضائها في المجال المذكور كلا في تخصصه. وجدول رقم (٥) يبين أسمائها والنطاق الجغرافي لعملها ومجالاته.

جدول رقم (٥)

رابعا - أندية الجاليات: هي أندية اجتماعية ثقافية للجاليات المقيمة في السلطنة، ويتمثل عملها في الإغراض الثقافية والاجتماعية والترفيهية لهذه الجاليات. وجدول رقم (٦) ، يبين أسمائها وانتشارها ورقم وتاريخ الإشهار .

جدول رقم (٦)

خامسا- لجان التنمية الاجتماعية: تتولى لجان التنمية الاجتماعية مساعدة الجهات المختصة في تحقيق أهدافها في مجالات متعددة، منها دعم ومساندة العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته ، ورفع الوعي العام، وتنتشر هذه اللجان لتغطي كافة ولايات السلطنة؛ حيث يبلغ عددها (٦١) لجنة أهلية.

سادسا- مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي: بدأ إنشائها في عام ١٩٨٩م بهدف تقديم الرعاية للأطفال المعاقين اعتمادا على الجهود التطوعية، تدار من قبل لجان أهلية في كل ولاية برئاسة نائب الوالي وبإشراف ودعم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وإفراد المجتمع ويبلغ عدد هذه المراكز حاليا (٢٣) مركزا وتقوم أيضا بنشر التوعية الأسرية والإرشاد الأسري وتنظيم الندوات وورش العمل والحلقات الدراسية بما يتعلق بالحد من الإعاقة ومسبباتها وقد يكون أحد المسببات حوادث المرور. والجدول رقم (٧) يوضح أماكن انتشارها .
والجدول رقم (٧)

مميزات الجمعيات الأهلية

تتميز الجمعيات الأهلية بوجود شبكة مترابطة من العلاقات الاجتماعية بين أعضائها تقوم على قواعد السلوك والقيم والتكامل والتكافل لتحقيق الأهداف التي يرمون إلى تحقيقها، كما تتميز الجمعيات الأهلية بالخصائص الآتية:

١. البناء المؤسسي - حيث إن إدارتها تتم من قبل مجلس إدارة منتخب.
٢. الطوعية - أن جميع العمل في هذه الجمعيات هو عمل تطوعي نابع من المسؤولية الاجتماعية ومن وازع الضمير والانسانية . .
٣. الاستقلالية - تتصف قرارات الجمعيات بالاستقلالية مما يعطيها حرية الحركة بعيدا عن الورتين
٤. المرونة. - القدرة على اتخاذ القرارات من خلال الإجماع والإقناع
٥. المصداقية - كونها تعتمد في مصداقيتها على الأهلية والمهارة والتفاعل والديناميكية (الحركة والتفاعل)
٦. التجانس - تعتمد كمفهوم أساسي في عملها ليتولى الربط مع كافة الفئات المكونة لعمل الجمعيات على أرض الواقع لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها
٧. الشفافية - تعتمد كمبدأ لتكوين ظروف عمل وقرارات منظورة ومفهومة وواضحة تخضع للتوجيه والتنبيه لما هو صحيح وغير صحيح .
٨. غير ربحية، عدم السعي للربح - وفق أنظمة تأسيسها إنها غير هادفة للحصول على الربح المادي
٩. المشاركة في الشأن العام الذي يهتم المجتمع عموما. وهذا بالتأكيد كونها جزء من منظومة مجتمعية يهتمها صالح المجتمع وشأنه.

تباينت الرؤى تجاه مفهوم الوعي المروري من لدن وقد اتفق الكثير منهم على أن هناك مفهوما شاملا للوعي المروري وهو **"تعزيز اليقظة الحسية، والمعنوية، والمعرفة والإلمام الواسع بكل ما يتعلق بالمرور من مركبة، وطرق، وإشارات، وأنظمة، وقوانين، وغيرها، ما ينعكس إيجابا على الشخص، وحسن قيادته ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة"**.

وبلاحظ أن المفهوم الشامل يحتوى مكونات ثلاثة للوعي وهي (المعرفي، والوجداني، والمهاري) جميعها تتفاعل مع محيط خارجي ولكي يتحقق الوعي المروري لابد أن يتضمن الآتي:

1. وعي واقع الأطراف المختلفة المعنية بالمسألة المرورية (السائقون، والمشاة، ورجال المرور، وصانعو المركبات، ومهندسو الطرق... الخ).
2. وعي الآثار المتعددة لمشكلة المرور (البشرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية).
3. وعي مسؤولية الجهات المعنية بمواجهة المشكلة المرورية، وطبيعة الأدوار التي يجب أن تؤديها لمواجهة هذه المشكلة وحلها أو التخفيف من آثارها.

ومن ذلك نستنتج بأن الوعي المروري لا يقتصر على الطريق والالتزام بالقواعد المرورية المتعلقة به فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل الوعي بالآثار المترتبة عليها،

أهمية الوعي المروري

تتضح أهمية الوعي المروري من خلال مساهمته في الوقاية من الحوادث المرورية، إذ أن غرس الوعي المروري في أفراد المجتمع تجعل ذواتهم أكثر تقبلا للقوانين المنظمة للطريق ومستخدميه (السائقين، والركاب، والمشاة)، وتظهر واضحة في سلوكياتهم التي تعد الرقابة الذاتية هي المحرك الأساسي لها وليس الرقابة الخارجية من إجراءات وعقوبات وغيرها

دور الجمعيات الأهلية في التوعية المرورية

يتحدد دور ومسؤولية الجمعيات الأهلية في المساهمة في نشر الوعي المروري، وفق المفاهيم والمسؤوليات التي تنهض بها وهي:

1. الوظيفة: هي بمثابة فئات الأنشطة المتضمنة في احد الأعمال التي تضطلع بها لأدائها.
2. الدور : هو بمثابة جزء من العمل الذي تكلف به لأدائه.
3. الواجب : هو بمثابة مجموعة القيم والمبادئ التي تُراعى الالتزام بها، والتي تتضمن على سبيل المثال، التفاني، الالتزام، الإخلاص.
5. المسؤولية: هي بمثابة الالتزامات المحددة لها، طبقا للدور الذي تقوم به.

حيث ان جميعها تصب في تنمية الحس بالnehوض بالمسؤولية بتشجيع كافة أطراف المجتمع على المساهمة في تقديم الخدمات التوعوية من منطلق أن السلامة المرورية مسؤولية الجميع، من منطلق تكامل المفاهيم لتحديد المسؤولية .

ما الذي يمكن أن تحققه الجمعيات الأهلية لنشر الوعي المروري؟

تتطلب الجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري بما تشكل من انساق معرفية وثقافية لدى شرائح المجتمع المتنوعة ومن أهمها :

١. تكوين نسق معرفي فكري مروري لدى مختلف شرائح المجتمع
٢. تكوين نسق قيمي سلوكي مروري تتمثل فيه معرفة الفرد وفكره واتجاهاته وقيمه.
٣. توضيح أهمية استخدام الأنظمة وإتباع التعليمات المرورية.
٤. تعويد الناس على التقيد بإشارات المرور تجنباً لوقوع الحوادث المرورية .
٥. تقوية العلاقة القائمة بين المواطنين ورجال المرور ومحاولة أن يشعر المواطن بأنه رجل مرور قبل أن يكون مواطناً.
٦. تبصير المواطن بمشاكل المرور وأثره على سلامته.
٧. تعويد المواطن على ممارسة السلوك الصحيح لقواعد وآداب المرور بشكل طوعي.
٨. التعريف بأنظمة السير وقواعده وآداب المرور بشكل مستمر ومنتظم من خلال مختلف أوجه التوعية المجتمعية.
٩. تنمية روح التعاون وبث الألفة والمساعدة بين مستخدمي الطرق.
١٠. شرح القرارات والتعليمات التي تصدر عن الجهات ذات العلاقة بالمرور الصادرة من الجهات ذات العلاقة.
١١. خلق العلاقة الطيبة، والثقة المتبادلة بين المواطن وشرطي المرور.

التحديات التي تواجه الجمعيات في مجال نشر الوعي المروري:

لاشك ان أي عمل بشري مهما توافرت له الإمكانيات والظروف ، فإنه يتعرض الى صعوبات وتحديات - شأنه في ذلك شأن كافة الأعمال - ونعرض لها فيما يلي بإيجاز :

١. محدودية وعي الجمعيات الأهلية بمسؤولية مواجهة المشكلة المرورية، وطبيعة الأدوار التي يجب أن تؤديها لمواجهة هذه المشكلة وحلها أو التخفيف من آثارها.
٢. عدم التشابك بين الجمعيات الأهلية والأطراف المختلفة المعنية بالمسألة المرورية.
٣. انصراف الجمعيات الأهلية لأدوارها المحددة بأنظمتها مما يصرف وعيها بالآثار المتعددة لمشكلة المرور (البشرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية).
٤. قلة الخبرة في التعاطي فيما بين إدارة المؤسسات الأهلية، وانعدام آليات التنسيق فيما بينها في هذا المجال.
٥. ضعف القدرات الفنية لدى الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

٦. ضعف الدعم المالي لمثل هذه المشاريع .
٧. ضعف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه الجمعيات والتوثيق لها.
٨. الاعتماد المباشر على المؤسسات الحكومية، والذي يرجع إلى المسوغ التاريخي لدى الفرد العماني بأن الدولة تتحمل كل شيء.

المقومات المساندة للجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري

- يمكن إجمال مقومات الوعي المروري بالنقاط الآتية:
١. ان تتولى الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع الجهات المختصة إعداد منفذي برامج التوعية المرورية في الجمعيات الأهلية إعداداً ذو كفاية من خلال دورات تدريبية لممارسة واجباتهم بفاعلية.
 ٢. قدرت الجمعيات على إيجاد وسائل اتصال حديثه مناسبة يمكن بواسطتها إيصال المعلومات والحقائق لأفراد المجتمع.
 ٣. دعوة الجمعيات الأهلية لمجموعة من الخبرات ، ليكونوا فاعلين في إدارة وتقديم الدورات أو تأهيل الأعضاء في هذه الجمعيات (كدعوة المختصين من الأجهزة المرورية من المتقاعدين أو المتطوعين لمنحهم العضوية العاملة أو الفخرية) لتعميم الفائدة من خبراتهم في هذا المجال.
 ٤. توفر وسائل التوعية الملائمة لروح العصر والكفيلة بإقناع المتلقي .
 ٥. توفر الإمكانيات المالية لتنفيذ البرامج.

دور المرأة في تحقيق التوعية المرورية

- إن دور المرأة في التوعية والسلامة المرورية يأتي امتداداً لدورها الأساسي في حياة المجتمع، وبما أنها تشكل نصف المجتمع، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
١. المساهمة في إرساء قواعد السلامة والتوعية المرورية في المستقبل، بتربية النشء على القيم الكريمة بسلامة الإنسان ودفع الضرر عنه، وان يكون قدوة صالحة لما ينبغي مع غرس وبناء الإحساس الواعي بالسلامة المرورية لديهم.
 ٢. الممارسة العملية لقواعد التوعية المرورية من خلال آداب استخدام الطريق وتحاشي طرق السيارات واستخدام المركبة والابتعاد عن استخدام مفاتيح المركبات أو رمي المخلفات أو طريقة الجلوس وربط حزام الأمان بما يحقق سلامتهم وسلامة الآخرين من عابري الطريق.
 ٣. في مقدور المرأة ومجال تأثيرها التنبيه على سائق المركبة زوجاًً أو أختاً أو ابناً أو حتى سائقاً بضرورة مراعاة قواعد السلامة والتوضيح بأن للحوادث المرورية أثرها البالغ في النفوس وعدم الاستقرار الأسري وقد يصل هذا الأثر إلى المجتمع.

- من خلال ما قدمه العرض الموجز من معطيات ومعلومات عن الجمعيات الأهلية، والأدوار الريادية التي تضطلع بها، نقدم بالتوصيات والمقترحات الآتية:
- ١- تنظيم دورات تدريبية مشتركة في الجمعيات الأهلية تتضمن إعداد كوادر للتوعية المرورية بين الجمهور وفق التقنيات والأساليب والطرق والوسائل الخاصة بنشر الوعي المروري والتثقيف المستمر
- ٢- إيجاد برامج إعلام متنوعة وإصدار الأدلة المرجعية في مجال التوعية المرورية وإجراء المزيد من البحوث والدراسات المسحية والتشخيصية ذات الصلة واستثمارها بتنمية الوعي المروري لدى المواطنين من خلال الجمعيات ، وتكثيف مشاركتها في المؤتمرات والمنتديات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالسلامة المرورية، بالتنسيق مع الجهات المرورية ذات العلاقة.
- ٣- السعي لتنظيم دورات تثقيفية للنشء والشباب وتشجيع مصابي الحوادث المرورية في المساهمة في هذه الدورات ، وإشراكهم في حملات التوعية والتثقيف المروري بهدف نشر ثقافة السلامة المرورية وترسيخ آداب استخدام الطريق.
- ٤- تشجيع الشراكات وتعزيز العلاقات بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات المختصة في مجال التوعية المرورية ومؤسسات الإعلام والإنتاج الفني وبيوت الخبرات العلمية والثقافية ، وخلق تواصل فعال بين جميع الشركاء في المحافظة / المنطقة ، لتحقيق بيئة مرورية آمنة لجميع مستخدمي الطريق.
- ٥- دعوة الجمعيات الأهلية لمجموعة من ذوي الخبرات والتجارب الميدانية ، للتطوع ومنحهم العضوية الفخرية او العاملة ليكونوا فاعلين في إدارة وتقديم الدورات او تأهيل الأعضاء في هذه الجمعيات (كالمختصين من الأجهزة المرورية من المتقاعدين) لان من المؤشرات التي تدل على نجاح ادوار الجمعيات في ذلك وجود خبرات داخل كل جمعية في مجال التوعية المرورية .
- ٦- إشراك الجمعيات الأهلية في وضع الرؤى الخاصة بعلاج مشكلة الحوادث المرورية وطرح الحلول المناسبة لها – انطلاقاً من قاعدة "[كن جزءاً من الحل](#)".
- ٧- ابتكار مصادر تمويل مستقلة، تعزز من قدراتها على الحراك الحر .
- ٨- إبراز أهمية دور الجمعيات الأهلية في نشر الوعي المروري لارتباطها الوثيق بمجتمعاتها المحلية كونها الأقدر على التأثير، والأنجع في ابتكار الحلول المناسبة لمشكلة المرور وتعدد أوجهها بما يتواءم مع الطبيعة المحلية للمجتمع.
- ٩- إشراك الجمعيات الأهلية في اللجنة الوطنية للسلامة المرورية لما يمكن ان يعزز من مسؤوليتها ودورها في مجال نشر الوعي المروري والحد من حوادث السير .
- ١٠- إجراء متابعة وتقييم مستمر من قبل الجهات المختصة ، يساير مراحل المنجزات التي تحرز من قبل الجمعيات الأهلية في مجال نشر الوعي المروري وأثرها في تخفيف او الحد من حوادث المرور لتكون قاعدة لرسم معالم خطة العمل المستقبلية المشتركة في هذا المجال .

في نهاية هذه الورقة، من المهم التأكيد على أن الجمعيات الأهلية تشكل روح المشاركة الفاعلة مع الدولة، ويعني دورها زرع مفاهيم التعاون والتكامل مع كافة قطاعات المجتمع، من خلال المشاركة والمبادرة والمساهمة في القرار في الحد من حوادث المرور

إنّ هذه الحلول المطروحة لمشكلة حوادث السير والحد منها هي من دون شك على درجة عالية من الأهمية، وتشكل حجر الأساس لمواجهة المشكلة، وتبقى العبرة في ترسيخها في التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني (ومنها الجمعيات الأهلية) ومن ثمّ، تنفيذها على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

